المحاضرة الثانية والعشرون: الأمير خالد: نضال وتحدي

لقد ساهمت الظروف في إحداث تقارب بين تيار النخبة والأمير خالد رغم التباين في الهدف، ذلك ان سياسة التجنيد الإجباري التي أعلنتها فرنسا كانت لها تبعات على الوضع العام بالجزائر؛ بظهور الثورات الشعبية ضد ساسة التجنيد الإجباري في الجزائر (ثورة الأوراس 1916 وثورة الهقار) والتي قابلتها القوات الإستعمارية بعنف شديد كما ساهم الظرف الدولي في إيقاظ الوعي القومي عند النخبة ويتجلى ذلك في العريضة التي قدمتها النخبة الجزائرية بقيادة الأمير خالد في مؤتمر الصلح 1919 والتي تتضمن حق الشعب الجزائري في تقرير المصير[1].

قبل ذلك فإنّ **الأمير خالد** قام في 1917 بخطوات جريئة عندما شارك مع التونسيين في رابطة حقوق الانسان بباريس؛ و طلب أن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي و كذلك مجلس الشيوخ و قد ظهرت وطنيته سنة 1919 حين طلب من زملاء أن يقوموا بتشكيل وفد جزائري بحضور مؤتمر السلام الذي سينعقد بباريس حيث توجه إلى باريس في 1917 برفقة أربعة من زملاءه لتقديم مطالب الوفد الجزائري إلى المؤتمر ونجح الأمير يوم 19 ماي 1919 و لكن والي الجزائر آنذاك وقف في وجه المشروع واستطاع أن يخلق التفرقة بين الأمير خالد و حركة الشبان الجزائريين من جهة و أن يشتت المثقفين من جهة أخرى عن طريق تركيزه على النقطة الواردة في قانون فيفري 1919 و المتعلقة بالجنسية الفرنسية و التّخلي عن الهوية الوطنية العربية الإسلامية و هو ما خلق انقساما في حركة الشبان الجزائريين فأصبح البعض يتهمون البعض الآخر بالتخلي عن الشخصية الإسلامية وبعد هذا الانقسام جاءت الانتخابات المحلية أو البلدية سنة 1919 و نجحت قائمة المتخِّلين عن الشخصية العربية الإسلامية و تحصلوا على920 صوت و أتهم الأمير بالتعاون مع السلطات الفرنسية وبأنه يستعمل النفوذ الديني عن طريق صديقه **بوضربة**.[2]

هناك أيضا من كان ينادي بربط الجنسية الفرنسية بالتخلي عن الهوية الإسلامية ليصبح للمنتخب نفس الحقوق مثل الأوربيين في فرنسا وهو الشيء الذي كان يفرضه الأمير خالد

---

[1] خالد توازي، مرجع سابق، ص 43.

[2] نبيل بن حمزة، "محاضرات في تاريخ الجزائر"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الأمين دباغين-سطيف-)، 2019-2020، ص 20.

فاستطاع الأمير خالد وبالاعتماد على أفكاره أن يلحق هزيمته بمترشح مدعم من الإدارة الاستعمارية في الانتخابات 1920 حيث تحصل الأمير خالد على 7000 صوت للحصول على مقعد في المجلس المالي الجزائري.

بينما لم يستطع منافسه زروق محي الدين أن يتحصل على العدد الكافي من الأصوات لتحصيل مقعد في نفس المجلس و اتهم الأمير خالد بعد ذلك بأنه زعيم ديني يحرض المسلمين ضد الأوربيين و هنا بدأوا في البحث عن الطريقة المثلى للتخلص من الأمير خالد و نضاله السياسي، هذا الأخير الذي أصبح يرفض فكرة الاندماج حيث قامت الصحافة الأوربية آنذاك في الجزائر بشن حملة قوية ضده و اعتبرته زعيما للحركة المناهضة للسيادة الفرنسية على الجزائر في 02 ماي 1921 و بعد أن شعر الأمير بأن كلمته غير مسموعة في المجلس المالي و المجالس العامة و أمَّا الأوربيين فأصبحوا يتعاونون مع المسلمين المواليين للإدارة الفرنسية (الحركة) ويتخذون القرارات حسب أهوائهم وميولاتهم وبدون أدنى معارضة قام الأمير خالد بتقديم استقالته من المجلس المالي ومجلس المستشارين ثم تراجع بطلب من زملائه وفي 1929 شرع للأمير خالد في الترشح للانتخابات الجزئية الخاصة بانتخاب المستشارين في البلديات.

أولا: دور الهجرة إلى فرنسا في خلق الوعي و المشاركة في العمل النقابي:

لقد أعطت الحرب العالمية الثانية فرصة سانحة للعمال المهاجرين والجنود الجزائريين للعمل مع الفرنسيين بصفة مباشرة، سواء في إطار الجيش (وذلك من خلال التجنيد الإجباري)، أو الإطار العمالي وهو الشيء الذي أثر في نفوسهم بعدما اكتشفوا أن الفرنسيين في أوروبا ليسوا على شاكلة من هم في الجزائر وتكرست هذه النظرة بعد عودة الجزائريين إلى بلادهم، وهو ما زاد من القوة الموجودة بين أبناء الجزائر والمستوطنين الأوربيين وهو الشيء الذي جعلهم يقتنعون بتصعيد الصراع والنضال السياسيين، حيث آمن فريق كبير منهم بضرورة تحرير الجزائر من المستعمر الفرنسي تمامًا.

إنّ المُتتبِّعَ لمسار المقاومة الجزائرية لقوات **المستدمر الفرنسي** في القرن التاسع عشر، يدرك لا محالة انحصارها في مناطق صغيرة و تحالفات عشائرية غير مجدية نوعًا ما، ذلك أنّ قوات الاستعمار كان تقوم بمحاصرة المنطقة التي تتواجد فيها عناصر المقاومة و يتم

تطويقها والقضاء عليهم بيسر، لكن في بداية القرن العشرين **تغير أسلوب النِّضال** حيث بدأ رجال النخبة في الجزائر يتحركون و يتحالفون ضد إدارة الإحتلال و ذلك على المستوى الوطني؛ و يرجع الفضل في هذا التنظيم السياسي إلى رجال النخبة الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية حيث اكتشفوا عدم المساواة التي بينهم و بين الأوربيين و عدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة، و لذا عمدت هذه النخبة الى مواجهة الاستعمار بنمط جديد لا يعتمد على السلاح فقط بل ترتكز أيضا على الاتصال و القيام بضغوطات متوالية على حكومة باريس لإنصاف الجزائريين و تمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان، والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية والاعتراف بالشخصية الجزائرية[1].

ثانيًا: حركة "الشبان الجزائريين" تتزعم الحركة السياسية الإصلاحية

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الأولى بصيص أمل بالنسبة للنخبة الجزائرية التي أيدت سياسة التجنيد الإجباري لكن الإصلاحات التي ستصدرها السلطات الفرنسية لمكافئة الجزائريون الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا ستخيب آمالهم[2].

بعد مشاورة طويلة بين الحاكم العام في الجزائر ورئيس الحكومة الفرنسية جورج كريمونسو بادرت الحكومة الفرنسية في 06 فيفري 1919 باتخاذ قرارات سياسية لإنصاف الجزائريين الذي نادوا بالإصلاح من جهة وبإثراء الحكومة الفرنسية بالدور الهام في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني وتتمثل في:

- منح التصويت في الانتخابات لحوالي 421000 مسلم جزائري وإعطائهم نفس الامتيازات التي يتمتع بها حاملي الجنسية الفرنسية وهذا الحق منح للجزائريين لاختيار من يمثلهم كمسلمين جزائريين وحسب النصوص القانونية للإصلاحات السياسية الصادرة سنة 1919 تنص على أنه لا يمكن لأي جزائري أن يحصل على حق التصويت في الانتخابات المحلية إلا بتوفر الشروط التالية:
  - ألا يقل سن المصوت على 25 سنة.
  - أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة.

---

[1] غنية هاني، مرجع سابق، ص 28.
[2] خالد توازي، مرجع سابق، ص ص 43-44.

- ألا يكون قد ارتكب مخالفة أو عمل معادي لفرنسا.
- أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين.
- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي.
- أن يأتي بشهادة حسن السلوك.
- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
- أن يملك أرض أو عمارة أو مسجل على أساس أنه يدفع الضرائب.
- إذا كان الشخص لديه منحة تقاعد.
- إذا كان الشخص له وسام شرف.
- ابن الوالد يحمل الجنسية الفرنسية.
- إذا كان حاملا لشهادة الأهلية أو لديبلوم أعلى.

أما فيما يخص نسبة التمثيل في المجالس البلدية فلم يتغير الوضع حيث بقي قانون 13 جانفي 1914 ساري المفعول.

أمّا التمثيل في المجالس العامة فقد ارتفعت نسبة التمثيل الجزائري 20 % (3/1) أي 18 مقعد في 1914 إلى 29 مقعدًا في 1919. أمَّا تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي فقد أهملته إصلاحات 1919 ولم تكن هناك أي اشارة للموضوع بتاتا.

والخلاصة أنّ إصلاحات جونار الصادرة بتاريخ 6 فيفري 1919 غيرت بعض الجوانب من تسيير هذه المجالس (العَمالية والبلدية) بحيث أصبح بإمكان الجزائريين المسجلين في القوائم الانتخابية اختيار ممثليهم في هذه المجالس شريطة أن لا يتعدى الثلثين، ولكنها كانت تقوم بممارسة الضغط من خلال تغليب قوائم الأهالي الذين يقفون في صف الاستعمار، وهي الممارسات التي شهدتها انتخابات سنة 1919 حيث استطاع **الأمير خالد** انتزاع انتصار كبير متحديًا السلطة الاستعمارية في بلدية الجزائر في 22 نوفمبر 1919، وهو الذي أطلق على المنتخبين المسلمين المنضوين تحت السلطة الفرنسية عبارة "**بني وي وي**".

وكما ذكرنا سابقًا فإنّ الإدارة الاستعمارية خيبت آمال الجزائريين الذين ساندوا فرنسا في الحرب العالمية الاولى، ونخص بالذكر قانونين أساسيين هما: 04 فبراير 1919 والذي يمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين مقابل مجموعة من الشروط التعجيزية، وقانون 06 فبراير 1919 والذي يتعلق بالتمثيل وزيادة حجم الكتلة الانتخابية الخاصة بالأهالي والتي ارتفعت

من 15000 إلى حوالي 400000 بالمقابل لم تمس الإصلاحات قانون الأهالي أو المحاكم الزجرية، اللذان بقيا ساريا المفعول كوسائل لردع الجزائريين[1].

ثالثًا: المطالب السياسية لحركة الشبان الجزائريين ونفي الأمير خالد:

في نهاية 1921 تم تعيين حاكم جديد على يد الجزائر والذي ظن الجميع أنه أفضل من الحاكم العام السابق فتركزت استراتيجية **الأمير خالد** في هذه المرحلة على تنظيم حملات حول مشاركة المسلمين و تمثيلهم في البرلمان الفرنسي و تدخل فرنسا في النزاع القائم بين الأوربيين و المسلمين؛ حيث استطاع الأمير أن يحصل على مقابلة شخصية مع رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك و أن يعرض عليه الملف الخاص بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، حيث أثارت هذه المقابلة غضب الأوربيين لكن الأمير خالد و أعضاء المجلس المالي قرروا القيام بمبادرة ثانية في 20 ماي 1921 خلاصتها عدم موافقتهم في البرلمان الفرنسي و رفع عدد ممثليهم في المجالس العامة فانسحبوا من المجلس المالي تحت شعار من لا يكون ممثلا في البرلمان لا يمكنه الدفاع عن نفسه.

في سبتمبر 1922 قررت الإدارة الفرنسية في الجزائر أن تتخلص بصفة نهائية من نشاط الأمير خالد؛ وهذا في إطار اتفاق مسبق بين والي الجزائر **لوفيبور** و الحاكم العام **ستيد** فكانت الضربة القاسية إلى الأمير خالد عن طريق الغش في الانتخابات الخاصة بتجديد نصف أعضاء المجالس العامة و عن طريق تحريض المجلسين ضده و تشويه سمعته عن طريق الإعلام و تم نفسه فيما بعد بتواطؤ من والي الجزائر والحاكم العام و هذا ما صرح به الأمير خالد نفسه فيما بعد حيث اضطر الى الانسحاب من الحياة السياسية في 1923 حين امتناعه عن المشاركة في انتخابات مارس 1923.

وحسب المؤرخين فإن الأمير شعر في هذا الوقت بالذات بأن بقاءه في الجزائر عديم الجدوى في ظل الحملة الشرسة ضده فقبل المفاوضات مع الحاكم العام حول قاعدة الارتحال إلى القطر السوري حيث يقيم هناك أعمامه وبعض أفراد عائلته مع ترك أجرته التي يتقاضاها عن التقاعد العسكري والمنحة التي يتقاضاها بصفته ينتمي إلى الأمير عبد القادر. حيث أعلن في 12 أفريل 1923 بوجهته إلى سوريا وأعلن فيما بعد أن الحكومة الفرنسية أجبرته

[1] خالد توازي، مرجع سابق، ص 44.

على أخذ عطلة إجبارية إلى الخارج ثم تمنعه من العودة وعندما إلتحق بفرنسا في25 سبتمبر 1925 أعلن أن الحكومة الفرنسية أجبرته على الذهاب إلى الإسكندرية لأسباب سياسية.

بالرغم من الضغوط التي تعرض لها الأمير خالد لكي يتخلى عن النضال السياسي فقد حاول مرارا وتكرارا تجديد نضاله ونشاطه السياسي والدفاع عن افكاره التحريرية خاصة في سوريا وفرنسا. وعندما انتصرت أحزاب اليسار في فرنسا في ماي 1924 وأصبح **ايدوارد هيريو** رئيسا للحكومة الفرنسية والذي كان متعاطفا مع **حركة الشبان الجزائريين** بعث إليهم الأمير خالد ايدوارد هيريو يساريا(رسالة تهنئة وفي نفس الوقت أرسل رسالة إلى جريدة ليمانيتي وطالب فيها بما يلي:

- المساواة مع الفرنسيين في كل الحقوق بما في ذلك الخدمة العسكرية.
- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي مثل الأوربيين.
- السماح للجزائريين بالحصول على الوظائف العامة في فرنسا.
- احترام حرية التعبير وانشاء الصحافة بحرية تامة.
- فصل الدين عن الدولة.
- إصدار عفو عام.
- إصدار قوانين تشريعية تسمح للعمال الجزائريين بالحصول على حقوق مماثلة لحقوق العمال الفرنسيين.

وكانت هذه الرسالة بمثابة شعلة إضافية بمزيد من الحقد من طرف الأوربيين على الأمير خالد والتي عجلت بترحيله إلى المنفى بدمشق. ولذلك يمكن تحديد البرنامج الإصلاحي للأمير خالد كما يلي[1]:

1-المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين دون التخلي عن الاحوال الشخصية الاسلامية

2-وقف الاصلاحات الخاصة التي اعطيت لحكام البلديات المختلطة

3-انشاء جامعة جزائرية التعليم الاجباري بالعربية والفرنسية

4-تطبيق القانون العام على كل السكان الجزائر دون تمييز

5-فصل الدين عن الدولة و العفو العام.

---

[1] فاطمة بومعراف وآخرون، **كتاب التاريخ**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2009، ص 135.

وقبل مغادرته طلب من رفقائه الاتحاد وعدم إنشاء الجمعيات ذات الطابع التفريقي ونصح الجميع بالانضمام إلى النقابات اليسارية التي تنتهج سياسة موالية للجزائر، وهذا ما سيحصل بالفعل في الشهور التالية من مغادرته للجزائر حيث **تأسس حزب شمال افريقيا** وعين الأمير خالد رئيسه الشرفي مع مواصلة نشر جريدة أقدام شمال افريقيا وهي جريدة أسبوعية كان يصدرها الأمير خالد قبل رحيله إلى سوريا.

عاش الأمير بالمنفى في دمشق إلى أن وافته المنية يوم 09 جوان 1936 ودفن هناك وعندما بلغ خبر وفاته إلى الجزائر قامت جمعية العلماء المسلمين بنعيه واعتباره شهيدا للوطن ولم يتم نقل جثمانه إلى يومنا هذا.